



دولة فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ورقة مقدمة

للمؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر

بعنوان: قضايا تنموية معاصرة

ضمن المحور الرابع: دور الإحصاء في التنمية

10-11/ تشرين أول 2018

عنوان الورقة: دور التنبؤ الإحصائي في التنمية

إعداد

أمانة خصيب

ملخص

تعتمد الدول في تنمية وتطوير مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال الدراسات العلمية للواقع الحالي والمعطيات الظاهرة والكامنة له، وبالتالي يتم وضع الخطط الكفوة التي تكفل تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود. ولقد أدركت الحكومات أهمية البرامج المستقبلية للتخطيط المركزي الاقتصادي والاجتماعي في اعتمادها على التنبؤ الإحصائي وما يوفره هذا التنبؤ من إمكانية توفير قراءة تخمينية للمتغيرات المختلفة بما يمكن من استشراف المستقبل ووضع الخطط بناء على ذلك.

إن التنمية الاقتصادية المنشودة التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها وتعتمد بالتالي على التنبؤ الإحصائي لاستشراف المتغيرات المختلفة لا تقتصر فقط على السياسات الكلية بل تتعلق كذلك بالسياسات الجزئية. فعلى الصعيد الكلي تسعى الحكومات لتبني مختلف البرامج والإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق الأهداف الاقتصادية القومية المرجوة كت تحقيق النمو الاقتصادي، خلق الوظائف واستقرار الأسعار.... الخ. في المقابل فان السياسات مطلوبة كذلك على المستوى الجزئي من حيث وضع الأهداف لمعرفة الطلب المستقبلي لسعة أساسية معينة أو مهنة من المهن التي يحتاجها المجتمع أو يهدف لمعرفة الطلب على الخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والترفيهية وغيره.

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على النموذج الاقتصادي القياسي للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي والمتعلقة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات القوى العاملة، المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي، ويصدر الجهاز التنبؤات الاقتصادية نهاية كل عام لاستشراف العام القادم لتمكين الحكومة من وضع الخطط والسياسات بما يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. الإطار العام للدراسة

يتناول الفصل الأول من الدراسة عرضاً للإطار العام الذي تستند عليه من حيث عرض المشكلة الأساسية للدراسة، مع إبراز أهمية الموضوع الذي تناولته الدراسة، إضافة إلى الأهداف العامة التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

1.1 مقدمة

يتسم العالم بالعديد من المستجدات سواء اقتصادية، تجارية، سياسية، معرفية أو تكنولوجية مما يستدعي وضع أسس عامة للتخطيط والتنبؤ بالمستقبل، وعليه تعتمد الدول في تنمية وتطوير مجتمعاتها اقتصادياً واجتماعياً على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال الدراسات العلمية للواقع الحالي والمعطيات الظاهرة والكامنة له، ويتم وضع الخطط الكفوة التي تكفل تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

لقد أدركت الحكومات أهمية البرامج المستقبلية للتخطيط المركزي الاقتصادي والاجتماعي في اعتمادها على التنبؤ الإحصائي وما يوفره هذا التنبؤ من إمكانية توفير قراءة تخمينية للمتغيرات المختلفة بما يمكن من استشراف المستقبل ووضع الخطط بناء على ذلك. حيث للتنبؤ الإحصائي أهمية بالغة في التخطيط وصياغة القرارات الاقتصادية والمالية والإدارية ورسم السياسات الاستثمارية في شتى الدول ومنظمات الأعمال والأسواق المختلفة.

تعتبر الأساليب الإحصائية من أهم الأساليب الكمية التي تستخدم للتنبؤ واتخاذ القرارات، حيث يعرف التنبؤ على أنه "التخطيط ووضع الافتراضات حول أحداث المستقبل باستخدام تقنيات خاصة عبر فترات زمنية مختلفة، وبالتالي فهو العملية التي يعتمد عليها المديرون أو متخذي القرارات في تطوير الافتراضات حول أوضاع المستقبل. كما يعرف بأنه تقدير كمي للقيم المتنبئ بها للمتغيرات التابعة في المستقبل القريب بناء على ما هو متاح من معلومات عن الماضي والحاضر، فهو استخدام لبيانات سابقة لاستقراء المستقبل. (أيوب، 1997)

تتبع أهمية التنبؤ من كونه عامل مهم في التخطيط وصياغة القرارات الاقتصادية التي ترسم المسار العام للدولة أو المؤسسة في بيئة تتميز بالديناميكية وسرعة التغيير، كما يساهم التنبؤ في ضمان المرونة مع التغيرات في البيئة الخارجية، ومعرفة الاحتياجات على المدى القصير، المتوسط وطويل الأجل. إضافة إلى ذلك يمكن التنبؤ من الحد من المخاطر التي قد تواجه الدولة أو المؤسسة ورسم صورة للتوجه المستقبلي للحكومات والدول وبالتالي اتخاذ القرارات ومراقبة الآثار مستقبلاً.

على المستوى الكلي للدولة يساهم التنبؤ الاقتصادي في رسم السياسات والخطط للدولة للتكيف مع التغيرات التي قد تشهدها البرامج المختلفة للدولة، في حين على المستوى الجزئي فإن عملية التنبؤ تقوم بتحديد المسار المستقبلي لأي مشروع من حيث التنبؤ بالمبيعات وحجم الإنتاج والأيدي العاملة المطلوبة والتكلفة وكذلك الحالة الاقتصادية العامة وغيرها من الأمثلة.

2.1- مشكلة الدراسة

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على النموذج الاقتصادي القياسي للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي والمتعلقة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات القوى العاملة، المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي، ويصدر الجهاز التنبؤات الاقتصادية نهاية كل عام لاستشراف العام القادم لتمكين الحكومة من وضع الخطط والسياسات بما يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في المقابل فإنه تصدر تنبؤات اقتصادية من جهات مختلفة بالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء سواء مؤسسات محلية كسلطة النقد الفلسطينية أو منظمات دولية كصندوق النقد الدولي مما يوفر مساحات واسعة للحكومة لوضع البرامج والخطط بناء على التقارب ما بين هذه التوقعات.

إضافة إلى التنبؤات الاقتصادية على المستوى الكلي، فإن الجهاز يوفر أداة مهمة لفحص الاتساق الداخلي للطلب والعرض على سلعة معينة من خلال جداول العرض والاستخدام التي يصدرها الجهاز والتي تمكن من التتبع لعرض سلعة معينة في الاقتصاد والطلب عليها من القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يمكن من وضع الخطط التنموية لزيادة كفاءة قطاع معين أو دعم قطاع آخر من خلال إحلال الواردات.

يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي توفر إطارا واضحا للتعرف على دور التنبؤ الإحصائي في التنمية وهي:

- ما هي النماذج الاقتصادية المستخدمة للتنبؤ الإحصائي؟
- كيف ساهم التنبؤ الإحصائي في وضع خطط التنمية للحكومة؟
- ما هي الترابطات بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومساهمة ذلك في التنبؤ الإحصائي؟

- ما مدى مساهمة جداول العرض والاستخدام في التتبع الداخلي للطلب والعرض على المستوى الجزئي لسلعة أو خدمة معينة، والرسائل الواجب إيصالها للمخططين في هذا المجال؟
- هل ساهمت جداول العرض والاستخدام في تحقيق جودة البيانات التي يتم تزويدها للمخططين على المستوى الجزئي؟

3.1- أهمية الدراسة

إن التنمية الاقتصادية المنشودة التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها وتعتمد بالتالي على التنبؤ الإحصائي لاستشراف المتغيرات المختلفة لا تقتصر فقط على السياسات الكلية بل تتعلق كذلك بالسياسات الجزئية. فعلى الصعيد الكلي تسعى الحكومات لتبني مختلف البرامج والإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق الأهداف الاقتصادية القومية المرجوة كتحقيق النمو الاقتصادي، خلق الوظائف واستقرار الأسعار.... الخ. وبالتالي يتم وضع الاستراتيجيات بناء على التوقعات الاقتصادية حول تقديرات النمو الاقتصادي من حيث النمو أو التراجع حيث يساهم التنبؤ بالتراجع أو التباطؤ الاقتصادي بدفع الحكومة إلى التعديل على سياساتها المالية والنقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة. في المقابل، فإن السياسات المطلوبة كذلك على المستوى الجزئي من حيث وضع الأهداف لمعرفة الطلب المستقبلي لسلعة أساسية معينة أو مهنة من المهن التي يحتاجها المجتمع أو يهدف لمعرفة الطلب على الخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والتربوية وغيره. فمن الضروري أن يكون لدى أي شركة أو مؤسسة فكرة حول الطلب على منتجاتها والتنبؤ بالطلب المستقبلي على هذه المنتجات لوضع الخطط اللازمة للإنتاج.

4.1- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهمية التنبؤ الإحصائي في التنمية من خلال استعراض آلية العمل على النموذج الاقتصادي للتنبؤ الكلي، إضافة إلى جداول العرض والاستخدام وأهميتها للتنبؤ الجزئي. بالتالي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. عرض النموذج الاقتصادي المستخدم لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التنبؤ الاقتصادي لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

2. استعراض جداول العرض والاستخدام كأداة إحصائية مهمة لمساعدة متخذي القرار على المستوى الجزئي والكلي للتعويض بالطلب على سلعة أو خدمة معينة.

بالتالي، تأتي أهمية هذه الدراسة في التعرف على التقنيات المستخدمة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وأهميتها في مساعدة متخذي القرار في التنبؤ الإحصائي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

5.1- منهجية الدراسة

تتطرق منهجية الدراسة إلى التعريف بالنماذج المستخدمة، البيانات التي تم الاعتماد عليها لإجراء التحليل، ومصادر هذه البيانات إضافة إلى أسلوب التحليل المستخدم.

1.5.1 التعريف بالنماذج والبيانات المستخدمة:

تستعرض الدراسة النموذج القياسي المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء للتعويض بمؤشرات الاقتصاد الكلي بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، إضافة إلى جداول العرض والاستخدام ومكوناتها الأساسية وأهميتها في تحليل العرض والطلب الكلي.

تعتمد الدراسة على مجموعة من البيانات الثانوية، وذلك من خلال المعلومات والبيانات المنشورة في العديد من التقارير الإحصائية والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كبيانات القوى العاملة، وبيانات الحسابات القومية، التجارة الخارجية وغيرها التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك للأراضي الفلسطينية حيث اعتمد النموذج القياسي على سلسلة زمنية من البيانات للأعوام 1994-2016 بالأسعار الثابتة باعتماد العام 2015 كسنة أساس، تجدر الإشارة إلى أن البيانات تصدر للأراضي الفلسطينية، وتشمل الضفة الغربية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967) وقطاع غزة.

2.5.1 أسلوب التحليل

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي واستعراض النموذج الكلي المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التنبؤ لمؤشرات الاقتصاد الكلي إضافة إلى استعراض جداول العرض والاستخدام كأداة فاعلة في التعرف والتتبع للعرض والطلب لأي سلعة أو خدمة.

6.1- محتوى الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول أساسية. يعتبر الفصل الأول منها مقدمة عامة تحتوي على مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، والمنهجية التي تستند عليها الدراسة من حيث التعرف على النموذج الاقتصادي للتنبؤ إضافة إلى جداول العرض والاستخدام كأداة فاعلة للتنبؤ حول سلعة أو خدمة ما. الفصل الثاني، يحتوي على الإطار النظري للتنبؤ الإحصائي والتنمية. ويحتوي الفصل الثالث على الأدوات الخاصة بالتنبؤ الإحصائي، وتشمل كلا من النموذج الاقتصادي وجداول العرض والاستخدام. وبالنهاية، يستعرض الفصل الخامس كافة الاستنتاجات.

2. التنبؤ الإحصائي والتنمية

تحدد عملية التنبؤ الإحصائي المسار المستقبلي لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تساهم في وضع الخطط المختلفة للنهوض بهذا القطاعات واستدراك المحددات التي قد تعيق عملية التنمية الاقتصادية. وقد سعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعمل على تبني النموذج الاقتصادي القياسي للعمل على التنبؤات الاقتصادية وهو النموذج الذي تم إعداده من خلال منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الاونكتاد) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي لفلسطين، وتم تطويره من قبل الجهاز وتحديثه ليتلاءم مع الحالة الفلسطينية والتقلبات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية.

1.3 النموذج الخاص بالتنبؤ الإحصائي

من الضروري الإشارة إلى المراحل المختلفة التي تمر بها عملية التنبؤ الإحصائي والنماذج المستخدمة للتنبؤ قبل الحديث عن النموذج الفلسطيني. حيث أن التنبؤ الإحصائي يجب أن لا يتسم بالعشوائية وإنما من الضروري استخدام التقنيات والنماذج العلمية والتي تخضع للفحص بين حين وآخر.

1.1.3 مراحل التنبؤ

تمر عملية التنبؤ الإحصائي بالعديد من المراحل والتي تتضمن: تحديد الهدف من التنبؤ، تجميع البيانات اللازمة للتنبؤات ومن ثم تحليل البيانات باستخدام السلاسل الزمنية واختيار النموذج المناسب من أساليب التنبؤ ومن ثم اتخاذ القرار المناسب حول النموذج والنتائج.

أما بخصوص المدة الخاصة بالتنبؤ فإنه يمكن التنبؤ للحظة زمنية معينة أو لمدة طويلة من الزمن، بحيث يتم تحديد هذه المدة وفق لاحتياجات مستخدمي التنبؤات والمخططين وبما ينسجم مع مدة التخطيط سواء على المدى القصير، المتوسط أو طويل الأجل.

2.1.3 النماذج المستخدمة في التنبؤ

يتم استخدام مجموعة من النماذج في التنبؤ بحيث لا يمكن اعتبار تقنية معينة فعالة أكثر من غيرها إلا إذا حققت مجموعة من الشروط من حيث الكلفة وتوفر البيانات اللازمة ومدة التنبؤ التي يسمح بها النموذج. ويمكن تصنيف النماذج المستخدمة في التنبؤ إلى (الريضي، 2016):

أولاً: النماذج النوعية (الوصفية): وهي النماذج التي تعتمد على الخبرة ورأي الأفراد ومن الأمثلة عليها:

1. الحدس والخبرة: وهي من الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً لأنها سريعة النتائج ومنخفضة التكاليف وتتميز القرارات

فيها بالمرونة إلا أنها تعاني من التحيز الشخصي حول قرار معين.

2. طريقة دلفي: أساس هذه الطريقة هو إشراك عدد معين من الخبراء في عملية التنبؤ بظاهرة معينة، حيث تتميز بأنها

تساهم في الاستفادة من آراء مجموعة كبيرة من الخبراء المختصين وانخفاض التكلفة المادية إضافة إلى الحيادية في

القرارات ولكن من عيوبها أنها تستغرق فترة زمنية طويلة في عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً: النماذج الكمية: وهي النماذج التي تعتمد على استخدام النماذج الرياضية في تحليل المتغيرات إضافة إلى الطرق

الإحصائية ومن الأمثلة عليها:

1. طريقة المتوسط البسيط والمتوسطات المتحركة البسيطة والمرجحة

2. طريقة التمهيد الأسّي البسيط

3. طريقة تحليل الانحدار الخطي البسيط

4. طريقة تحليل السلاسل الزمنية

2.1.3 مستويات التنبؤ ومجالاته

يمكن أن يكون التنبؤ على مستوى الاقتصاد الكلي أو على المستوى الجزئي، وتعتبر مجالات التنبؤ واسعة جداً.

أولاً: التنبؤ على المستوى الكلي

حيث يمكن التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المختلفة للسنوات القادمة كالاتهلاك على مستوى الاقتصاد كله أو بمعدل النمو

الاقتصادي أو بحجم الطلب على النقود أو بحجم الصادرات والواردات. كما يمكن التنبؤ بعدد السكان في سنة قادمة استناداً

إلى معدلات النمو.

يعتبر التنبؤ بالنمو الاقتصادي ومعدلاته من أهم مجالات التنبؤ على المستوى الكلي، حيث يتم الاستناد إلى معطيات الفترة السابقة التي تأخذ شكل سلاسل زمنية تتعلق بالدخل القومي والدخل المتاح، إجمالي الاستثمار العام والخاص، إجمالي الاستهلاك والادخار العام والخاص، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الدخل، ونسبة الصادرات والواردات من الدخل ومعدل الضريبة. حيث يتم تقدير قيم المعاملات الخاصة بالنموذج وقيم المتغيرات في سنة الأساس وتطبيق قيم المعاملات على المعادلة الخاصة باحتساب المعدل العام لنمو الاقتصاد في سنوات قادمة.

ويمكن التفريق بين نوعين من أنواع التنبؤ وهما: التنبؤ الداخلي، والذي يعنى بإيجاد القيم المجهولة للسلسلة الزمنية المقابلة للحظات زمنية داخل المجال الزمني الذي يتم فيه دراسة السلسلة الزمنية. التنبؤ الخارجي، ويهدف إلى إيجاد قيم مجهولة للسلسلة الزمنية للحظات زمنية تقع خارج نطاق المجال الزمني قيد الدراسة. ويسمى التنبؤ الخارجي إلى نوعين: الأول هو التنبؤ بالماضي أي حساب قيم بعض المتغيرات على نحو ارتدادي في الماضي، والثاني هو التنبؤ بالمستقبل وهو الأهم بالتأكيد في التنبؤ الاقتصادي.

ثانياً: التنبؤ على المستوى الجزئي

وهو تقدير الطلب على منتج أو خدمة معينة وذلك للوصول إلى مرحلة الطلب الحقيقي، حيث يعتبر هذا التنبؤ ضروري لتقدير الموارد البشرية المطلوبة والطاقة الإنتاجية، حيث أنه عندما تكون الطاقة الإنتاجية غير متناسبة مع الطلب الكبير للمنتج فإن ذلك سيؤدي إلى خسارة مجموعة من الزبائن وبالتالي خسارة حصة تلك المؤسسة في السوق. في المقابل إذا كانت الطاقة الإنتاجية أكبر من الطلب على المنتج فإن ذلك سيزيد تكاليف الإنتاج الغير مبررة مما قد يؤدي إلى مشاكل حقيقية للمؤسسة.

ومن أهم المراحل الخاصة بهذا التنبؤ:

1. تحديد استخدام التنبؤ أي الغرض منه وما هي القرارات التي تعتمد على نتائج التنبؤ

2. تحديد السلع أو الخدمات الخاضعة للتنبؤ

3. تحديد أسلوب التنبؤ

3.1.3 أدوات التنبؤ

وعادة ما يتم التنبؤ باستخدام الأساليب الكمية وبالأخص أسلوب السلاسل الزمنية، وعلى علاقات الارتباط بين الظواهر الاقتصادية التي تصاغ على صورة معادلة رياضية أو نموذج رياضي.

1. السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية هي سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير الظاهرة بالنسبة للزمن، وتتألف سلسلة زمنية عن طريق مراقبة الظاهرة المدروسة مدة من الزمن وقياسها في فترات زمنية متساوية بهدف الحصول على قيمها. والهدف من دراسة السلسلة الزمنية وتحليلها هو التعرف على التغيرات التي طرأت على الظاهرة التي تمثلها في مدة من الزمن، ثم تحليل أسبابها ونتائجها وتحديد اتجاهاتها حتى يمكن استخدامها للتقدير والتنبؤ بالمستقبل. ونظرا لكون الاتجاه العام للسلاسل الزمنية يعكس تغيرات أساسية طويلة الأمد وتأخذ شكلها بصورة تدريجية، وتستمر في اتجاه واحد مدة طويلة من الزمن فإنه يمكن استخدامها للتنبؤ في المستقبل.

عناصر السلاسل الزمنية هي:

- الاتجاه- Trend (الزيادة المضطربة أو النقصان المضطرب)
- الموسمية- Seasonality (التغير الموسمي للطلب سواء كان أسبوعي أو شهري أو فصلي)
- الأثر الدوري- Cycles (يحدث مرة خلال مجموعة من السنوات)
- التغير العشوائي- Random Variation (تغيرات صغيرة تحدث بشكل عشوائي ويصعب تحديد أسبابها)

تمثل السلاسل الزمنية مجموعة من المشاهدات مرتبة زمنياً حسب تسلسل وقوعها، حيث إن استخدمت السلاسل الزمنية في التنبؤ على الطلب يعني أن الطلب على السلعة يعتمد فقط على البيانات التاريخية للطلب مع إهمال بقية المتغيرات.

2. علاقات الارتباط

وتستند هذه العلاقات على كون الظواهر الاقتصادية ما هي إلا تراكم في التغيرات الكمية، فعلى سبيل المثال فإن الناتج المحلي في سنة قادمة ما هو إلا تطور للناتج المحلي في سنوات سابقة، بالتالي فإنه يتم الاعتماد على الارتباط الداخلي للسلاسل الزمنية لمعرفة تطور الظاهرة المدروسة.

3. الأدوات الخاصة بالتنبؤ الإحصائي

اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدة أساليب للتنبؤ الإحصائي على المستوى الكلي والجزئي أسوة بما يتم إتباعه من أحدث التوصيات والمعايير الدولية في هذا المجال. حيث اعتمد للتنبؤ على المستوى الكلي بالنموذج القياسي للتنبؤ بأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وفق سيناريوهات ثلاث. في المقابل فقد اعتمد الجهاز المركزي على استخدام جداول العرض والاستخدام وهي أداة إحصائية تستعرض العرض والطلب على سلعة أو خدمة والتي تتيح المجال للباحثين لمعرفة الطلب والعرض لكل سلعة في هذه الجداول مما يتيح إمكانية تحديد حاجة السوق والمعروض منها ووضع السياسات التي تساهم في موازنة العرض والطلب لهذه السلع والخدمات.

أولاً: النموذج القياسي الكلي

يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني النموذج الاقتصادي وهو عبارة عن نموذج اقتصاد قياسي مبني على استخدام السلاسل الزمنية للبيانات. وتتبع أهمية النموذج الاقتصادي من كونه أداة هامة لصانعي القرار والباحثين والمخططين، كما يدخل ضمن تطوير العمل على جودة البيانات الإحصائية والتدخلات الاقتصادية.

يتيح هذا النموذج إمكانية تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بأهم المؤشرات الاقتصادية فيما يخص: الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للقطاعات (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات، الخدمات والفروع الأخرى)، مكونات جانب الاتفاق (الإنتاج الاستهلاكي النهائي، التكوين الرأسمالي، الصادرات والواردات)، الدخل القومي الإجمالي، الدخل القومي المتاح الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى معدلات البطالة ومعدل الأجر اليومي الحقيقي.

يستند النموذج الاقتصادي إلى مجموعة من مصادر البيانات والتي تشكل سلسلة زمنية لبيانات خاصة بالمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، الصادرات والواردات، الأسعار والأرقام القياسية إضافة إلى بيانات وزارة المالية من الإيرادات والنفقات الحكومية وبيانات سلطة النقد الفلسطينية فيما يخص المصارف والنقد.

يستند النموذج على جداول المدخلات والمخرجات كوسيلة لتعكس القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد وبالتالي إدماج عوامل العرض والطلب. في المقابل فإن متغيرات الطلب النهائي ترتبط مع معادلات القيمة المضافة وكذلك أعداد العاملين عبر القطاعات.

الهيكل التركيبي للنموذج:

يتم تشكيل قاعدة بيانات سلاسل زمنية للمؤشرات المختلفة والتي من خلالها يتم رصد المتغيرات وعددها 226 متغير من خلال 35 معادلة سلوكية و 116 متطابقة. حيث تتوزع هذه المعادلات على 5 مركبات أساسية وهي:

(1). الحكومة: وتتضمن 3 معادلات سلوكية و 14 متطابقة

(2). التجارة والحسابات القومية: وتتضمن 10 معادلات سلوكية و 62 متطابقة

(3). العمل والديموغرافيا: وتتضمن 11 معادلة سلوكية و 34 متطابقة

(4). الأسعار والمثبطات السعرية: وتتضمن 7 معادلات سلوكية و 6 متطابقات

(5). القيمة المضافة وتتضمن 4 معادلات قطاعية.

يتم احتساب النموذج بداية لكل معادلة على حدا، ومن ثم لكل مركب من المركبات الخمسة وفي النهاية كنظام متكامل. حيث يستخدم النموذج كأداة للتنبؤ والتحليل، ويعتمد على سلسلة زمنية للفترة 1972-2016 يتم تحديثها باستمرار ومراجعة مدى ملائمة المؤشرات المختلفة للتعبير عن القطاع المحدد.

إعداد السيناريوهات:

يتم إعداد التنبؤات للعام المقبل بالاعتماد على مجموعة من السيناريوهات المبنية على مستوى فلسطين والتي لا تفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة رغم الفجوة بينهما، وذلك بالتشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية من الأكاديميين والاقتصاديين المحليين، بالإضافة إلى وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية، حيث يتم بناء كل سيناريو بالاعتماد

على تحديد بعض مظاهر وملامح الوضع السياسي والاقتصادي للعام الحالي، ومنها الحصار المفروض على قطاع غزة، المساعدات الخارجية، الإجراءات الإسرائيلية في فلسطين وعدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إضافةً إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي استشراف المستقبل استناداً إلى هذه المتغيرات السائدة في العام الحالي.

يتم بناء النموذج الاقتصادي بالاعتماد على ثلاث سيناريوهات وهي: سيناريو الأساس، السيناريو المتفائل والسيناريو المتشائم.

1. سيناريو الأساس:

يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي في فلسطين كما هو خلال العام الحالي، ومن الأمثلة على ذلك: استمرار الوضع الراهن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استمرار الدول المانحة بتوفير الدعم المالي لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية)، واستمرار تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة من خلال الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى وجود تحسن في جباية الضرائب، بالإضافة إلى زيادة التحويلات الحكومية وارتفاع في قيمة التسهيلات الائتمانية. واستمرار وجود العراقل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل فلسطين أو بين فلسطين والدول المجاورة كما هي عليه في العام الحالي، بالإضافة للنمو الطبيعي في أعداد السكان داخل فلسطين.

2. السيناريو المتفائل:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيكون أفضل، حيث من الأمثلة على ذلك والتي تم افتراضها في العام 2017: التقدم في تحقيق المصالحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك تسريع إعادة اعمار قطاع غزة، إضافة إلى افتراض ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية)، واستمرار تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة، وتحسين في كفاءة جباية الضرائب، وزيادة التحصيل لضريبة الدخل، وزيادة التحصيل لضريبة القيمة المضافة المحلية والمقاصة، وزيادة النفقات التطويرية، مع افتراض انخفاض العراقل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل فلسطين أو بين فلسطين والدول المجاورة، وبافتراض النمو الطبيعي للسكان في فلسطين.

3. السيناريو المتشائم

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتهور، حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية)، وزيادة التهرب الضريبي، وتذبذب في تحويل

الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة وانخفاض في تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية وضريبة القيمة المضافة من المقاصة، وانخفاض في تحصيل ضريبة الدخل، كما ستزداد العراقيل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل فلسطين أو بين فلسطين والدول المجاورة، وانخفاض عدد العاملين في إسرائيل بسبب الإغلاق المتوقع.

ثانياً: جداول العرض والاستخدام

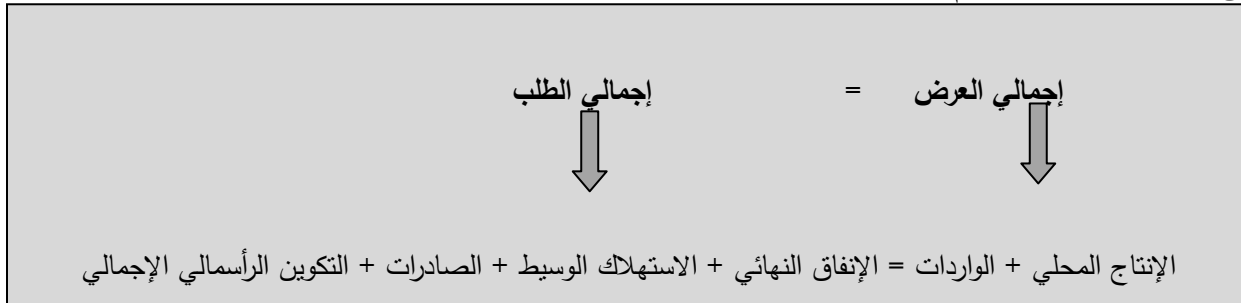
مقدمة:

تعتبر جداول العرض والاستخدام إطاراً شاملاً للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية 2008، حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة المتاحة في الاقتصاد القومي سواء تم إنتاجها محلياً أو من خلال الواردات. في حين يتضمن جدول الاستخدام الطريقة التي يتم فيها استخدام هذه الموارد من المنتجات.

تتناول الجداول عرض واستخدام السلع والخدمات وفقاً للأنشطة التي قامت بإنتاج واستهلاك هذه السلع والخدمات من خلال تصنيفها وتبويبها استناداً إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC,3).

وكتوازن للاقتصاد من منطلق أن إجمالي المعروض في الاقتصاد يساوي إجمالي الطلب فإن المتطابقة التالية هي الأساس في

العمل على جداول العرض والاستخدام:



مكونات الجداول:

تتكون جداول العرض والاستخدام من جدولين أساسيين: الأول هو جدول العرض والثاني هو جدول الاستخدام والجدولين مرتبطين ببعض ارتباط وثيق. حيث يمثل جداول العرض إجمالي السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد والمتأتية من الإنتاج المحلي أو الواردات. في حين يوفر جدول الاستخدام، إجمالي الاستخدامات من السلع والخدمات بأسعار المشتري وهذه الاستخدامات تنحصر في الاستهلاك الوسيط، الاستهلاك النهائي، التكوين الرأسمالي الإجمالي إضافة إلى الصادرات. إن إجمالي السلع المستخدمة في الاقتصاد لا بد أن يكون قد تم عرضها في الاقتصاد من خلال الناتج المحلي أو الواردات، وبالتالي من الضروري تحقيق التوازن ما بين إجمالي العرض والاستخدام في الاقتصاد.

إجمالي العرض للسلع والخدمات يتكون من:

1. الإنتاج: وهو عبارة عن مصفوفة تعرض الإنتاج المحلي من السلع والخدمات بالأسعار الأساسية وموزعة حسب الصناعة التي قامت بالإنتاج والسلعة المنتجة.
2. الواردات من السلع والخدمات مصنفة وفق السلعة والخدمة ومضافا إليها إنفاق المقيمين في الخارج.

إجمالي الطلب أو الاستخدام يتكون من:

1. الاستهلاك الوسيط: وهو قيمة السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات للعملية الإنتاجية ويتم عرضها على شكل مصفوفة للصناعة والمنتجات.
2. الاستهلاك النهائي: وهو قيمة السلع والخدمات المستهلكة نهائيا من قبل الأسر المعيشية، الاستهلاك الحكومي إضافة إلى استهلاك المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.
3. التكوين الرأسمالي الإجمالي: ومكون من التكوين الرأسمالي الثابت إضافة إلى التغير في المخزون.
4. الصادرات من السلع والخدمات للخارج.

أهميتها:

1. جداول العرض والاستخدام هي أداة إحصائية تقدم وصفاً للتفاعلات والترابطات ما بين المعاملات المختلفة في الاقتصاد، حيث توضح مسار تحرك السلع والخدمات في الاقتصاد من حيث تحديد من أنتجها؟، ولأي قطاعات اقتصادية ستذهب، وتوفر بيانات تفصيلية حول إنتاج واستخدام السلع والخدمات المنتجة في المجتمع.

2. تعتبر جداول العرض والاستخدام كذلك إطاراً أساسياً لإعادة تقييم البيانات ولعمليات التقدير المستمر للمصادر غير المغطاة إحصائياً، كما أنها تعكس مدى شمول الأطر الإحصائية وأوجه النقص والقصور فيها ومدى الاتساق فيما بين الإحصاءات المختلفة.

3. تعتبر الجداول نقطة الانطلاق الأساسية في بناء جداول المدخلات والمخرجات، كما تساعد في اشتقاق الأوزان الترجيحية لتركيب الأرقام القياسية.

4. تساهم الجداول في فحص جودة البيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة لأغراض إعداد الحسابات القومية والنتائج المحلي الإجمالي، وهي بذلك تساهم في فحص الاتساق الداخلي للبيانات.

5. للأغراض التحليلية فإن جداول العرض والاستخدام تعتبر نقطة الأساس لإعداد جداول المدخلات والمخرجات، إضافة إلى أهميتها في رفد صانعي السياسات بالمعلومات والترابطات في العرض والطلب للمنتجات المختلفة مما يمكنهم من وضع الخطط والتوقعات على سبيل المثال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التجربة الفلسطينية في إعداد جداول العرض والاستخدام:

تم إعداد جداول العرض والاستخدام للأراضي الفلسطينية كتجربة أولية خلال العام 1997 وذلك بالاستفادة من المصادر المتاحة في ذلك الوقت، وتم تطويرها للعام 1998. حيث تعتبر هذه التجربة هي التجربة الأولية واعتمدت على تقدير مجموعة من المصادر غير المتوفرة، في حين كانت الجداول تحتوي (71 منتج و54 نشاط) وتم تنفيذها لكامل الأراضي الفلسطينية ولكافة القطاعات كمجاميع.

وفق التوصيات الدولية فإن تحديث جداول العرض والاستخدام يتم كل خمس سنوات، ونظراً للخصوصية الفلسطينية والأحداث غير المستقرة التي أعقبت انقفاضة الأقصى فقد تم اختيار العام 2004 لتكون عام إعداد الجداول نظراً للاعتبارات التالية:

1. تعتبر سنة 2004 العام الأكثر استقراراً ضمن الأعوام 2000-2007.
 2. التغطية الإحصائية كانت الأفضل في ظل توفر تعداد المنشآت 2004 إضافة إلى تنفيذ مسح إنفاق واستهلاك الأسرة بعينة أكبر.
 3. تعتبر سنة 2004 هي سنة الأساس لكل من الحسابات القومية والأرقام القياسية.
- تعتمد جداول العرض والاستخدام على مجموعة مصادر رئيسية وهي: التعدادات (تعداد المنشآت وينفذ كل خمس سنوات والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت والذي ينفذ كل 10 سنوات)، المسوح المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إضافة إلى السجلات الإدارية.

يتم تصنيف كافة البيانات الواردة من مصادرها وفق تصنيفات الحسابات القومية وبالاستناد إلى نظام الحسابات القومية 2008. كما يتم دمج كافة البيانات في قاعدة بيانات واحدة بحيث يتم تبويب البيانات وفق الفئات التالية:

(القطاع الاقتصادي، مصدر البيانات، المنطقة، السنة، تحديد هل هو عرض أم طلب، المعاملة، النشاط، المنتج، المصدر إضافة إلى القيمة). وقد تم وضع فحوصات معينة للتأكد من أن البيانات تم تصنيفها بشكل مناسب ضمن برنامج Paradox، ومن ثم يتم الحصول على جداول عرض واستخدام غير موزونة ليتم البدء بعملية الموازنة.

عملية الموازنة:

جداول العرض والاستخدام غير الموزونة أظهرت فروقات ما بين العرض والطلب، وتفاوتت الفروقات عبر المنتجات حيث أظهرت بعض المنتجات زيادة في العرض عن الطلب وبالتالي الفروق كانت موجبة، والبعض الآخر كانت الفروقات تشير إلى ارتفاع الطلب مقابل العرض وبالتالي كانت الفروقات سالبة. بالمعدل العام، فإن قيمة الفروقات تشير إلى زيادة العرض عن الطلب بالمجمل.

جداول العرض والاستخدام التي تم إعدادها للعام 2004 تحتوي على 54 نشاط و87 منتج وتمت عملية الموازنة على هذا المستوى من التفصيل. حيث ان عملية الموازنة لكل سلعة اعتمدت المعادلة التالية:

$$\text{إجمالي العرض (منتج أ)} = \text{إجمالي الطلب على (منتج أ)} \text{ وبشكل تفصيلي:}$$

الإنتاج المحلي (منتج أ) + الواردات (منتج أ) + الضرائب على (منتج أ) - الإعانات (منتج أ) + هوامش التجارة والنقل (منتج أ) = الاستهلاك الوسيط (منتج أ) + الاستهلاك النهائي (منتج أ) + التكوين الرأسمالي (منتج أ) + الصادرات (منتج أ).

دور جداول العرض والاستخدام في التنمية

تساهم جداول العرض والاستخدام في التتبع الداخلي للطلب والعرض على المستوى الجزئي لسلعة أو خدمة معينة، وبذلك توفر مجموعة من الرسائل الواجب إيصالها للمخططين في هذا المجال لتتبع الإنتاج والطلب الداخلي وبالتالي التوقع بالطلب المستقبلي وبالتالي وضع الخطط اللازمة لجعل العرض كافياً للطلب المحلي.

أولاً: التتبع للعرض والطلب على المستوى الجزئي

خلال العمل على موازنة جداول العرض والاستخدام على المستوى الجزئي للسلع فقد أظهرت القيم الغير موازنة للجداول مجموعة من المنتجات التي كان هنالك فروقات واضحة ما بين العرض والطلب لها استناداً للمصادر المتاحة، حيث كانت المنتجات التالية من أبرز المنتجات التي شهدت فروقات واضحة وهي: الحيوانات الحية، الحليب الخام، الزيتون الحب مقارنة مع السلع المرتبطة بها وهي: اللحوم ومنتجاتها، منتجات الألبان، زيت الزيتون والتي أظهرت فروقات سلبية. ففي الوقت الذي شهدت فيه بعض السلع زيادة في العرض على حساب الاستخدام، كانت السلع الرديفة قد أظهرت نتائج مغايرة وهو زيادة إجمالي الاستخدام عن إجمالي العرض والذي يتضح من الأمثلة التالية:

مثال: الحيوانات الحية مع اللحوم ومنتجاتها¹. فيما يلي استعراض لجانب العرض والطلب لكل منهما (ملاحظة: القيم بالآلاف دولار أمريكي):

¹ <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2133.pdf> : لتتبع الفروقات في المجموعات الأخرى يرجى زيارة الموقع التالي:

1. الحيوانات الحية:

إجمالي العرض	الإنتاج	الواردات	هوامش التجارة والنقل	التعديلات الأخرى لأسعار المشتريين
228,820	185,234	23,415	18,884	1,287

إجمالي الطلب	الاستهلاك الوسيط	الإنفاق النهائي	الصادرات	التكوين الرأسمالي	التغير في المخزون
49,052	25,967	22,687	52		346
إجمالي الفروقات					179,768

2. اللحوم ومنتجاتها:

إجمالي العرض	الإنتاج	الواردات	هوامش التجارة والنقل	التعديلات الأخرى لأسعار المشتريين
88,218	17,104	14,087	49,457	7,570

إجمالي الطلب	الاستهلاك الوسيط	الإنفاق النهائي	الصادرات	التكوين الرأسمالي	التغير في المخزون
293,720	1,943	290,104	1,542		131
إجمالي الفروقات					-205,502

الفحوصات التي تم إجراؤها:

1. تم فحص مصادر البيانات والتأكد من دقة البيانات.

2. عند مقارنة إنتاج اللحوم مقارنة مع ما تتطلبه المسالخ من حيوانات حية قابلة للذبح، فقد لوحظ أن الاستهلاك الوسيط للمسالخ متدني جداً، علماً بأن الاستهلاك الوسيط للمسالخ هو الحيوانات الحية. بالتالي تم اللجوء إلى الفحوصات التالية:

- الرجوع إلى بيانات الإحصاءات الزراعية والتأكد من عدد الذبائح من الحيوانات الحية وما يتم ذبحه من خلال المسالخ العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث وجد بأن النسبة الأكبر من الذبائح هي من الماشية، حيث أن 77% من الحيوانات التي تذهب للمسالخ هي الأبقار.
- تم الرجوع إلى بيانات مسح الصناعة من سلسلة المسوح الاقتصادية، والتأكد من تصنيف المسالخ إضافة إلى فحص المشتريات التي تستخدمها المسالخ كاستهلاك وسيط في إنتاج اللحوم، وتبين أن قيمة المشتريات هي بنفس قيمة الفرق (حوالي 179,768 ألف دولار أمريكي).

الاستنتاجات:

1. تم الاستنتاج من واقع فحص الترابطات والاتساق الداخلي للبيانات إلى أنه يتم تصنيف المسالخ في سلسلة المسوح الاقتصادية والتعداد على أنها نشاط تجاري في حين أنها نشاط صناعي وهو الأمر الذي أحدث الفروقات ما بين إنتاج المسالخ من اللحوم وما تستخدمه كمدخلات للعملية الإنتاجية من الحيوانات الحية.
2. الإجراءات الموصى بها في جداول العرض والاستخدام لمعالجة هذه النقطة هو أن يتم وضع قيمة الفرق (179,768 ألف دولار أمريكي) كاستهلاك وسيط من الحيوانات الحية في جانب الطلب، ويتم وضع الفروقات في منتجات اللحوم (-205,502 ألف دولار أمريكي) كإنتاج للمسالخ من اللحوم في جانب العرض.

نتيجة الموازنة:

الحيوانات الحية:

إجمالي العرض	الإنتاج	الواردات	هوامش التجارة والنقل	التعديلات الأخرى لأسعار المشتريين
228,820	185,234	23,415	18,884	1,287

إجمالي الطلب	الاستهلاك الوسيط	الإنفاق النهائي	الصادرات	التكوين	التغير في
--------------	------------------	-----------------	----------	---------	-----------

المخزون	الرأسمالي					
346		52	22,687	179,768	25,967	228,820
-	إجمالي الفروقات					

اللحوم ومنتجاتها:

التعديلات الأخرى لأسعار المشتريين	هوامش التجارة والنقل	الواردات	الإنتاج	إجمالي العرض	
7,570	49,457	14,087	205,502	17,104	293,720

التغير في المخزون	التكوين الرأسمالي	الصادرات	الإنفاق النهائي	الاستهلاك الوسيط	إجمالي الطلب
131		1,542	290,104	1,943	293,720
-	إجمالي الفروقات				

دور الجداول في التحليل والتنبؤ الإحصائي:

تستعرض الجداول تتبعاً للعرض والطلب على مستوى 87 سلعة في الاقتصاد، وبالتالي ترصد مدى كفاية العرض الإجمالي منها سواء مما ينتج محلياً أو ما يتم استيراده في تغطية الاستخدام لهذه السلعة. إن التعرف على مكونات العرض والطلب تساهم في التنبؤ بالطلب المتوقع اعتماداً على ما يتم إنتاجه وما يتم استيراده ومدى كفاية ذلك لتغطية الطلب الداخلي والتصدير.

كما ساهمت جداول العرض والاستخدام في التنبؤ بمدى كفاءة البيانات التي مصدرها المسوح أو السجلات الإدارية ومن الأمثلة على ذلك بيانات ضريبة القيمة المضافة على المنتجات. ففي الوقت الذي يتم فيه الحصول على هذه البيانات من واقع السجلات الإدارية من وزارة المالية فإنه يمكن كذلك التنبؤ بهذه البيانات من خلال الجداول من واقع بيانات إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية على مجمل السلع التي تستحق ضريبة عليها، حيث أن البيانات من وزارة المالية توفر إجمالي القيمة الخاصة

بضريبة القيمة المضافة كإجمالي دونما رصد للسلع المستحق عليها ضريبة وقيمة الضريبة على هذه السلع، وعليه يتم احتساب قيمة الضريبة على كل سلعة ضمن جداول العرض والاستخدام.

إجمالي المبلغ الخاص بضريبة القيمة المضافة المصرح به من قبل الحكومة (وزارة المالية) يتكون من شقين: الأول يتعلق بضريبة القيمة المضافة على الواردات والثاني ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المنتجة محليا، والنسبة لكل منهما تختلف فهي 17% و 14.5% على التوالي لكل منهما.

تعرض جداول العرض والاستخدام السلع وبالتالي يتم تحديد ما هي السلع التي يكون عليها ضريبة قيمة مضافة والنسبة لها، وعليه يتم تحديد إجمالي المبلغ المستحق لضريبة القيمة المضافة من واقع بيانات الإنفاق الاستهلاكي ومقارنتها مع بيانات السجلات الإدارية لإجمالي القيمة المضافة. هذا التحليل يسمح برصد جودة البيانات من كل من بيانات الضريبة ومقارنتها مع الاستهلاك الفعلي للسلع من قبل الأسر والضريبة المفروضة على هذه السلع.

4. الاستنتاجات

1. تكمن أهمية التنبؤ الإحصائي في رسم السياسات المستقبلية لشتى القطاعات بما يسهم في وضع الخطط الكفؤة التي تكفل تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود. حيث يعتمد التنبؤ الإحصائي على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحقيق الغرض.
2. أثبتت الأساليب الإحصائية التي اعتمدها الجهاز على فعاليتها في توفير تنبؤ إحصائي بأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي اعتمادا على التوصيات الدولية في هذا المجال، حيث يعتبر تطبيق النموذج الإحصائي القياسي من الأساليب الفعالة يف التنبؤ بمؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، في حين تسهم جداول العرض والاستخدام في التتبع الداخلي للعرض والطلب على السلع والخدمات المختلفة.
3. تساهم جداول العرض والاستخدام في فحص الاتساق الداخلي للبيانات وبالتالي تساعد في ضمان بيانات ذات جودة عالية في ظل تعدد المصادر التي يتم استخدامها في الحسابات القومية لجانبي العرض والطلب، بالتالي فان هذه الجداول تمكن من فحص الاتساق على مستوى السلعة وبالتالي رصد مصادر البيانات لها.
4. يمكن إجراء عملية موازنة جانبي العرض والطلب في الجداول إما بشكل يدوي أو أوتوماتيكي من خلال البرامج المعدة لذلك، إلا انه من المحبذ إجراء الموازنة يدويا وذلك لتتبع البيانات من مصادرها.
5. إن التنبؤ الإحصائي على المستوى الكلي والجزئي ذو أهمية للباحثين وصانعي السياسات لرصد الخطط التنموية ووضع السياسات التي تفي بالنهوض بالقطاعات المختلفة وإحداث التنمية المنشودة.

قائمة المراجع (References)

المراجع العربية:

الأمم المتحدة (2011). نظام الحسابات القومية 2008.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) ج. الحسابات القومية الفلسطينية (أعداد مختلفة). رام الله- فلسطين

الريضي، ديماء (2016). نماذج التنبؤ الإحصائي واستخداماتها في ترشيد القرارات الإدارية والمالية والاقتصادية في المنظمات. القاهرة- جمهورية مصر العربية

نادرة أيوب (1997). نظرية القرارات الإدارية، دار زهران، الجزائر

بلعباس، رابح (2010). فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات. الجزائر

المراجع الأجنبية:

UN (2006). **Integrated Simulation Framework for Palestinian Macroeconomic, Trade and Labor Policy**

Eurostat (2008). *Eurostat Manual of Supply, Use and Input-Output Tables*

UN, *The Supply and Use Framework- Understanding its importance*, Stats brief, Issue No. 10, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), United Nations, July 2015

Nunspeet, W. and Takema, T., *Ten years supply and use tables in the Netherlands*, Statistics Netherlands, 1998